Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 52, No. 3, 2025, 3161

Deanship of Scientific Research

An Enunciative Intralingual Approach to Negation in Standard Arabic

Mohamed-Habib Kahlaoui *

English Department, Sultan Qaboos University, Muscat, Oman.

Received: 26/11/2022
Revised: 12/3/2023
Accepted: 26/2/2024
Published online: 2/2/2025

* *Corresponding author:*
mhabibkahlaoui@yahoo.fr

Citation: Kahlaoui, M. H. (2025). An Enunciative Intralingual Approach to Negation in Standard Arabic. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *52*(3), 3161.
https://doi.org/10.35516/hum.v52i3.3161

© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: The study aims to revisit negation in Standard Arabic (SA) from an Enunciative perspective that takes into consideration the role of the speaker/writer and contextual factors in the production and reception of negative utterances. It is built on the assumption that the speaker's processing strategy in discourse is the key to understanding the logic of negating in SA.

Methods: By showing that normative and descriptive approaches are heavily handicapped by direct assignment of chronological meaning to meaningless negators, the study offers a corpus-based utterer-centered approach for a systematic analysis of negation contrasted with affirmation, its polar counterpart.

Results: In spite of its metalinguistic richness, negation in Arabic has not triggered any significant research that accounts for the working of the six formal negators *lam, leisa, maa, laa, lan* and *lammaa* .Rather, traditional approaches still dominate the grammatical landscape and continue to exercise unquestioned authority in pedagogical grammar. Findings suggest that negators fall into two categories: phase1 negators, codifying a speaker-detached strategy, and phase 2 negators which have a metalinguistic status and work to codify a modalising speaker-intervenient strategy in discourse.

Conclusion: Findings may be used in updating a prevailing pedagogical grammar of Arabic dating back to many centuries ago and still adhering to prescriptivism, taxonomy, assignment of meaning to meaningless discourse markers and insensitivity to the context. They may also shed light on the working of several under-researched operations in Arabic grammar, such as 'modality' and 'aspect' which remain highly problematic to students of Arabic and translation.

Key words: phase-1/phase-2 negators, metalinguistic status, modal negator, aspectual negator, predicative relation**,** intervenient/detached strategy

مقاربة تلفّظية للنفي في العربية الفصحى

محمد الحبيب الكحلاوي*

قسم اللغة الإنجليزية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، مسقط، عُمان

ملخّص

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى إعادة النظر في عملية النفي في العربية الفصحى، وذلك من منظور تلفّظي يولي أهمّية للعوامل السياقية ودور المتلفّظ، مشافهة أو كتابة، في إنتاج وتلقّي الملفوظات المنفية. وقد انبنت على فرضية أنّ استراتيجية المتلفظ الصّياغية هي مفتاح فهم منطق النفي في العربية.

المنهجية: تُصنّف هذه الدراسة ضمن البحوث التحليلية المقارنة التي تنتهج مقاربة تلفّظية قائمة على مدوّنة من العيّنات النصّية الواردة في سياقات طبيعية. وتبحث في عمل ثنائيات نحوية ضمن عملية النفي في مرحلة أولى، وبين النفي والإثبات بوصفه نظيره القطبي، في مرحلة ثانية. وهي تُعنى بالتحقّق من صدق نموذج هنري أدامشوفسكي المبني على فرضية أنّ الأدوات النحوية في اللغات الطبيعية لا تتعاوض أبدا، وإنّما تعمل محكومة بالاستراتيجية التلفظية لحظة نشأة القول. وتتكوّن عيّنة الدراسة من تسعين طالبا في مقرّر (الترجمة 3) بجامعة السلطان قابوس، اعتمادا على التمارين الصّفية والاختبارات الفصلية أداةً للدراسة.

النتائج: وبالرّغم من الثراء الميتالغوي للنفي في العربية الفصحى مقارنة باللغة الإنجليزية مثلا، فإنّ البحث في هذه العملية النحوية ظلّ مكتفيا بإسهامات النحاة الأوائل مثلما صيغت منذ قرون، وهذا ما يفسّر هيمنة المقاربة التقليدية على النحو التعليمي. وقد مكّنت دراسة أدوات النفي الستّ (لم، ما، لمّا، ليس، لا، لن) من التفريق بين طورين للنفي، المجرّد والتصويغي (modalising)؛ إذ يرد الأوّل في سياقات الاستراتيجية الإفادية التي تحيل على مجرّد انتفاء العلاقة الإسنادية؛ في حين يرد نفي الطور الثاني ضمن استراتيجية تصويغية يكون فيها للفاعل اللغوي، أي المتلفظ، الدور الرّئيس في صياغة المعنى.

الخلاصة: تبرز أهمّية الدراسة النظرية والبيداغوجية في إمكانية توظيف نتائجها في مراجعة النحو المدرسي والجامعي السّائدين منذ قرون، وإعادة النظر في عمليات نحوية، مثل التصويغ والإحالة على أوجه الفعل، لم تُبحث كفاية في العربية ولا تزال تشكّل مسائل مستعصية لدى طلاّب العربية والترجمة منها وإليها.

الكلمات الدّالة: الاستراتيجية التلفّظية، نفي الطّور الأول، نفي الطّور الثاني، نفي أوجه الفعل، الوظيفة الميتالغوية، العلاقة الإسنادية.

1. مقدمة

تذهب هذه الدراسة إلى أنّ الثراء الميتالغوي لعملية النفي في العربية الفصحى، مقارنة بالإنجليزية مثلا، لم يجد له ترجمة كافية في البحث اللغوي الذي لم يتخلّص بعد من أسر النحو التقليدي وكيفيات معالجته لأهمّ العمليات النحوية، لاسيّما النفي والتصويغ (modality) والإحالة إلى أوجه الفعل (aspect)؛ بل لاتزال المقاربات التقليدية لعلم التراكيب اللغوية (syntax) مهيمنة على النحو النظري، وبالتالي على النحو البيداغوجي المدرسي والجامعي. فالمقاربات البحثية السّائدة، معيارية كانت أو وصفية أو تحليلية أو تصنيفية (typological) أو وظيفية، ما فتئت تتقاطع في شحن أدوات النّفي بدلالات زمنية لا لغوية (extralinguistic): نفي الحدث أو العلاقة في الماضي والحال والمستقبل. لهذا، ستعمل هذه الورقة على مساءلة المقاربة الزمنية السّائدة لعملية النفي انطلاقا من مدوّنة من الملفوظات الطبيعية المقتطفة من طائفة من المصادر كالنص القرآني ونصوص أدبية والمدوّنة الدولية للغة العربية (ICA). كما ستبيّن أنّ أدوات النّفي في الخطاب أبعد من أن تكون مجرّد مُحيلات على أزمنة العلاقة الإسنادية، أو أنّها تنهض بوظائف متعاوضة.

2. المقاربة التقليدية للنّفي في العربية

لا ينبغي ان يُفهم "النحو التقليدي" على أنّه مدرسة متجانسة المقاربات والرّؤى، أو أنّ وسمَه بـ"التقليدي" مدعاة لوصمه بدونية ما؛ وإنّما هو مرحلة معرفية فارقة (episteme) تُحيل إلى خلاصة الجهد اللغوي البشري في حقل ما وحقبة ما. ويشترك نحو العربية التقليدي مع أيّ نحو تقليدي آخر في سِمات تلك المرحلة المعرفية، ويمكن اختصارها في أنّه نحو معياري تصنيفي يركّز على كيفية القول لا على عمل اللغة؛ وهو أيضا نحو دلالي يعكس في كثير من الأحيان خلطا بين اللّغوي واللاّلغوي؛ كما دأبت بعض القراءات التي لم توظف نتائج البحث البلاغي في وصف عمل اللغة (الجرجاني 1991) على تغييب سياق نشأة الجملة والانطلاق من جمل مصطنعة؛ وهو لا يخلو من مظاهر اختزال الدرس اللغوي في قواعد تستدعي مَلكة الحفظ لدى المتعلّم قبل مَلكة الفهم. وبالرّغم من لا تجانس هذا النحو فإنّ مقاربات النحاة الأوائل للنفي في العربية ظلّت تتقاطع في مسلّمات ونتائج نوجزها في النقاط التالية:

i. استندت قراءة النحاة التقليديين إلى مدوّنة لغوية من نصوص قرآنية وشعرية أو جمل مصطنعة تنبني على حدس النّحوي وما استبطنه من معارف عن اللغة، كالجمل التي يقوم فيها زيد وعمرو بدور الفاعل الافتراضي.

ii. لم يُبحث النّفي بوصفه عملية نحوية قائمة الذّات وإنّما بوصفه أسلوبا لغويا مقترنا "بنقيضه" الإثبات (affirmation)، انطلاقا من أنّ الإثبات أصل القول وأنّ النفي محمول عليه؛ وقد اختلف الجرجاني (1991) في هذا مع أغلب النحاة.

iii. ظلّت المقاربة التقليدية تدور في فلك أحد أسس النحو العربي وهي نظرية العامل، حتّى إنّ وصف أدوات النفي وتصنيفها قد اقترن بمدى عامليتها، أو بما يسميه Versteegh (1997:6) بالقوّة الإعرابية. فالتعريف النمطي لأداة مثل (لن) هو أنّها حرف نفي ينصب الفعل ويفيد الاستقبال، فيما تعرّف (لم) بأنها حرف نفي يجزم الفعل المضارع ويفيد المُضي.

iv. انتبه بعض النحاة، لاسيما ابن جني (1952)، إلى مبان صرفية رأوا فيها قيما نافية مثل "أفعل" (أقذى، أعجمَ) و"فعّل" (مرّض، قلّم) و"تفعّل" (تأثّم، تحنّث) التي تحيل على النفي الضمني عندما تلتحم بالجذر اللغوي الثلاثي، ففعل(تحنّث) مثلا يعني "لم يعد يحنث بيمينه" وكذلك (تأثّم) بمعنى (لم يعد يأثم). كما تعرّض السجستاني لهذا المبحث (1979) وكذلك ابن سيده (1996) وابن قتيبة (1985)، وهو موقف تأويلي أقلّي لدى النحاة القدامى والمحدثين.

تأسّس البحث في النفي، كما في سائر العمليات النحوية، على جمل من القرآن والشعر أو على أخرى مصطنعة لم تنشأ في سياقات طبيعية، واقترنت أدوات النفي لدى النحاة القدامى بدلالات زمنية كما سبق ذكره، ومثلما يتبيّن في نماذج التوصيف التالية؛ فورد في مغني اللبيب أنّ (لا) "تنفي الحدث في المستقبل" (ابن هشام، 1979، ج 1: 6) فيما ذهب نحاة آخرون إلى أنّ هذه الأداة تعمل أيضا "لنفي الحدث في الزمن الحاضر" (المرادي، 1983: 296)؛ وتستعمل (ليس) "لنفي الأحداث والأحوال في المستقبل وأحيانا في الحاضر" (الأستربآدي، 1998)؛ وتختصّ (لمّا) بالدخول على الفعل المضارع فتنفيه وتجزمه وتحوّله إلى الماضي القريب من الحال (سيبويه، 1992، ج 4:223)؛ أمّا (لم) فتعمل مع الفعل المضارع لتجزمه وتغير دلالته إلى الماضي (ابن السرّاج، 1999، ج 2: 157)؛ واتُّفق على أنّ (لن) "حرف نفي واستقبال ونصب" (ابن هشام، 1979، ج 1: 464). وممّا يجدر ذكره أنّ ابن هشام (1979) ونحاة آخرين كابن عصفور (ورد في المرادي، (1983: 274) لا يتفقون مع الزمخشري (1972: 407) في ما ذهب إليه من أنّ (لن) تفيد توكيد النفي وتأبيده؛ وتستعمل (ما) لنفي الحال (سيبويه، 1992، ج 4:460) ومتى ما تلازمت مع (مِن) "الزائدة" فإنّها ترد لتؤكّد النفي (ابن السرّاج، 1999:374)؛ كما عُرّف حرف النفي (إنْ)، وهو قديم الاستعمال، بأنّه يعمل في الجمل الاسمية والفعلية للدلالة على الحال، وورد أنه "يترادف" مع (ما) النّافية بل ويتعاوض معها! (المبرّد، 1996، ج 1:188). وقد لخّص المبخوت (119:2006) هذه المقاربة الزمنية في المرئية التالية:

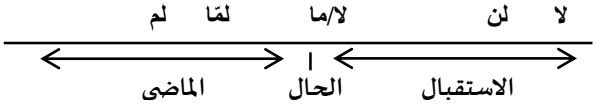

الشكل **(1)**: القيم الزمنية المسندة لأدوات النفي

3. النفي في نظر اللغويين المحدثين

لا يمكن تفسير استمرار هيمنة الرؤية التقليدية على نحو اللغة العربية وجمود الدرس النحوي البيداغوجي لقرون عديدة - والحال أنّ اللغة البشرية ومناهج البحث فيها، علاوة على كيفيات تدريسها وتعلّمها، قد تطوّرت إلى حدّ بعيد - إلاّ بقصور البحث اللغوي المعاصر على مساءلة المسلّمات التقليدية، بالرّغم ممّا تواتر من الإسهامات الاجتهادية لبعض النحاة القدامى (ابن جني، 1988) ونحاة الأندلس (ابن مضاء القرطبي، 1947) وبعض من المعاصرين من دعاة تيسير النحو (إبراهيم مصطفى، 1937؛ مهدي المخزومي 1964؛ تمام حسّان، 1994).

ومن أوجه قصور مقاربات المحدثين تماديهم في إسناد قيم زمنية لا لغوية لمقولات نحوية مفرغة من المعنى؛ فنحن نفهم أن تكون لوحدات معجمية مثل (غدا، الآن، أمس) دلالة على أزمنة مختلفة حتّى إذا تجرّدت من سياقاتها، لكننا لا نفهم كيف لأدوات صورية أن تكون حمّالة للمعنى ولو وردت في سياق ما. فإسناد قيم دلالية لأدوات غير دالّة مقاربة يلتبس فيها اللغوي باللالغوي. وهذا ما نقف عليه في كتاباتٍ من شتى المدارس اللغوية التي تناولت موضوع النفي.

بالرغم من تعريفه النفي كأسلوب لغوي تحدّده مناسبات القول (المخزومي، 1986:246)، لا يبدو أنّ المخزومي قد اختلف كثيرا عن آراء القدامى في الدلالة الزمنية لأدوات النفي عندما تعرّض للفرق بين (لم) و(لمّا) مبيّنا أنّ جملة (لم يفعل) "تدلّ على نفي وقوع الحدث في الماضي المنقطع" فيما تدلّ (لمّا يفعل) على نفي وقوع الحدث في الماضي القريب من الحال" (ص 254)؛ ولئن ذهب العمايرة مذهبا مغايرا عندما قرن النفي بنوايا المتكلّم (العمايرة، 1987:15)، إلاّ أنّه تناول عمل أدوات النفي من منظور زمني هو الآخر. ويعتبر حماسة أنّ "النفي من العوارض المهمة التي تعرض لبناء الجملة فتفيد عدم ثبوت نسبة المسند للمسند إليه في الجملة الفعلية والاسمية" (حماسة، 3003: 280)، لكنّه لم يقطع مع مقاربة القدامى وعزا الفروق بين أدوات النفي إلى فروق في الإحالة الزمنية. فدلالة (ليس) عنده "نفي مضمون الجملة في الحال" (حماسة، 2003: 285)، ومن استعمالات (لا) في الجملة الفعلية ورودها "لنفي المستقبل" (حماسة، 2003: 286). وإذ يرى السامرّائي (2000) أنّ "(ما) آكد من (لم)" (2000:193)، إلاّ أنّه لم يتجاوز المقاربة الزمنية عندما عرّف الحرفين بأنّهما "يفيدان المضي" وأنّ "الماضي المنفي بـ(ما) يكون في الغالب لنفي الماضي القريب من الحال" (2000:193).

انتهج المبخوت مقاربة مغايرة حاول فيها أن ينأى بنفسه عن المقاربة التقليدية معتبرا أنّ "البحث في النفي إنّما هو بحث في النظام النحوي كلّه" (المبخوت، 2006:15) ولذلك انطلق في دراسته من النفي لا من أدوات النفي، ساعيا لدحض فكرة أنّ النفي فرع أصله الإثبات. كما يرى أنّ "النفي يتميز بفراغه الإحالي بما أنّه لا يقول شيئا عن حالة الأشياء في الكون" (2006:485)، وهذا ما يقرّبه في رأيه إلى "صنف الإفصاحيات" (2006:485). لكنّ هذا التمايز النظري والمنهجي عن السّائد سرعان ما يتقلّص عندما يتعرّض إلى عمل أدوات النّفي وخصائصها "الدلالية" فيميز بين "نفي الاستقبال" و"نفي المضي" (المبخوت، 2006:143) ويخلص إلى أنّ الفروق "المعنوية" التي تؤدّيها حروف النّفي هي "فروق زمنية أساسا (المبخوت، 2006:484).

لايزال النفي في العربية الفصحى ولهجاتها مبحثا نظريا مهمّا في اللسانيات التوليدية عبر مختلف مراحلها، لاسيما من منظور البرنامج الأدنوي (Chomsky, 1995) ونظرية الأطوار (phase-based theory) (Chomsky, 2005 and 2006) مثلما أفضت إليهما نظرية المبادئ والمقاييس (Chomsky, 1981)، كما نقف عليها في أعمال الفهري (Fehri, 1993) وشلونسكيShlonsky (1997) وبنمامون Benmammoun(2000) وأوحلاّ Ouhalla(1993 و202) والحريص Al Horais(2017) وآخرين. وبما أنّ المنوال التوليدي قد اقترن بمقاربة شكلانية (formalist) وتصنيفية للغة انبنت منذ نشأتها على فرضية أسبقية الفكر على تجلياته في مختلف اللغات الطبيعية، فإنّ التركيز عند مقاربة النفي كان على تمثيلاته المضمرة لا على كيفية عمل أدوات النفي في سياقات نشأتها. كما إن الثنائية التقليدية (ماضي/ لا ماضي) عاودت الظهور في الأدبيات الأدنوية لتعليل الفروقات بين واسمات النفي في العربية (Ouhalla, 2002)، في حين يرى الفهري (Fehri, 1993:37) أنّ (لا، لم، لمّا، لن) ينبغي أن تعامل بوصفها أدوات نفي تصويغي، دون إعادة النظر في "الدلالة الزمنية" لهذه الأدوات.

على النقيض من النظرية التوليدية التي تقارب اللغة كنظام بمعزل عن السياق، يتنزّل المنوال الوظيفي بمرحلتيه المبكرة التي تتخذ الجملة نطاقا للوصف اللغوي (Dick, 1998)، والمرحلة المتأخّرة التي تتجاوز الجملة إلى النطاق النصي (Dick, 1998). وهو منوال ينطلق من أنّ وظيفة اللغة الأولى هي التواصل وليس التعبير عن الأفكار؛ وأنّ اللغة أداة للتفاعل الاجتماعي وليست مجموعة من الجمل؛ وينبغي أن تكون دراستها في سياقات استعمالها لا ضمن نطاق دراسة الكفاية اللغوية. ويُعتبر الأكاديمي أحمد المتوكّل (1993) من روّاد تطبيق هذه النظرية على العربية. وقد أفرد فصلا في "الوظيفة والبنية" (1993) لخصائص التراكيب المنفية في الفصحى من منظور وظيفي. وهو يعرّف النفي بوصفه "وسيلة صرفية تركيبية تتوافر في اللغات الطبيعية للتعبير عن فعل لغوي (فعل الجحد)، ويرى أنّ التمثيل الملائم للنفي يمكن أن يتم من خلال مفهوم "المخصّص" على أساس اعتبار أداة النفي تحقيقا

لمخصّص يؤشّر له في بنية الجملة (1993: 103). والوسائط التي تتحكم في استعمال النفي هي مجموعة من "مخصصات المحمول الصيغية والجهية (aspectual) والزمنية وطبيعة المكوّن الذي يشكّل حيّز النفي" (1993: 114)، وبناءً على ذلك فإنّ أداة النفي (ما) تساوق محمولا فعليا أو غير فعلي حيث "التمام" مخصصها الجيهي و"المضي" مخصصها الزماني، في حين تدخل (لن) على المحمول الفعلي ومخصّصها الزماني هو "الاستقبال" (1993: 105))؛ أمّا (لا) فتُوارد محمولا فعليا وتدخل عليه مخصّص "اللاّتمام" جهةً ومخصّص "الحاضر" زمنا، وأحيانا "المُضي". وتتخذ (ليس) "اللاّتمام" "مخصّصا جهيا" والحاضر "مخصّصا زمنيا". والواضح أنّ اعتبار الإحالة الزمنية من مخصّصات أدوات النفي في العربية هو أحد أوجه التقاطع مع المقاربة التقليدية، إذ لا نجد في ما يطرح، ولو تلميحا، لأهمّ العوامل السياقية الفاعلة في نشأة التراكيب المنفية، لاسيّما دور المتلفّظ لحظة نفيه للعلاقة الإسنادية في السياق التواصلي أو التعبيري.

4. الخلفية النظرية للدراسة: من المنوال التلفظي إلى نظرية الأطوار

لم يحظ النفي في العربية بأي دراسة منهجية من منظور تلفّظي يأخذ بعين الاعتبار سياق نشأة الملفوظ وتلقّيه. وسنعمل على تلافي هذه الثغرة انطلاقا ممّا توصلت إليه نظرية العمليات اللغوية، بوصفها أحد المناويل التلفظية، وتطبيقاتها على عدد من اللغات الطبيعية، (Adamczewski, 1974, 1976, 1982, 1991, 1996, 2002)؛ (Delmas, 1980) و(Delmas & Gerard, 1993) و(Delechelle, 1989) و(Toupin, 2015)؛ مستعملين ميتالغتها وأدواتها التحليلية. وقد تطوّرت نظرية أدامشفسكي Adamczewski في ضوء النقلة المعرفية المناهضة للمقاربة الذهنية (mentalist) والتي حوّلت المبحث اللغوي من "مَلكة اللغة" إلى "القول"، فقطعت بذلك مع دراسة اللغة بوصفها نظاما مستقلاً ومكتفيا بذاته. ويُعتبر بنفنيست (Benveniste, 1966 and 1974)، وهو من تلاميذ سوسير، من الأوائل الذين صاغوا نظرية التلفظ، فهو يرى أنّ منوال سوسير البنيوي قد اختزل نطاق دراسة اللغة في نظام علاماتها، مُلغيا بذلك دور المتلفّظ (utterer) وعلاقته بالمتلقّي (co-utterer) لحظة نشأة القول؛ وهذان عاملان لا يمكن تفكيك الملفوظات (utterances) كما يجب دونهما؛ ذلك أنّ "اللغة قبل التلفظ ليست سوى إمكانية اللغة، وهي تنشأ بعد التلفّظ بوصفها خطابا صادرا عن متكلّم" (Benveniste, 1974:80) ويذهب بنفينيست إلى أنّ كلّ ملفوظ يعكس على سطحه علامات ثابتة ومتغيرة تحيل إلى المتلفظ (أو الفاعل اللغوي)، وأنّ هذه العلامات من دلائل تذييت اللغة. وسيُمثل مبحث منزلة المتلفظ في الخطاب أساس مقاربة كيليولي للّغة (Culioli, 1993)، لاسيما كتابه "من أجل لسانيات التلفظ"، وكذلك نظرية الأطوار عند أدامشفسكي (Adamczewski, 1982 and 1991).

يرى أدامشفسكي في عمله الرّائد عن (be+ing) في الإنجليزية (Adamczewski, 1976) أنّ شحن المقولات النحوية المفرغة من المعني بقيم دلالية، كما في ما يُطلَق عليه في نحو الإنجليزية التقليدي بـ"صيغة الفعل الاستمرارية" هو أحد أهمّ أسباب فشل المقاربة الوصفية في تفسير عمل اللغة؛ فخطيّة (linearity) الملفوظ عنده إنّما هي نتاجٌ لعملية معقّدة ومتعددة الأوجه، صوتية ونحوية ومعجمية. ومن سمات الملفوظات أنها تُبدي على سطوحها الخطّية علامات مرئية تحيل إلى نشاط لا مرئي، وتُشفّر عمليات ذهنية ليس الغرض منها تمكين المتلفّظ من الإحالة على الواقع اللاّلغوي، وإنّما لتبيّن كيف تمّت معالجة الملفوظ في سياق ما.

يعتبر أدامشفسكي أنّ اللغات الطبيعية تعمل فيها العديد من الثنائيات النحوية المتقاربة في ظاهرها، مثل (Ø/be+ing)، (vs-/do)، (nearly/almost)، (too/also)، في الإنجليزية، أو(لم/ما)، (لم/لما)، (أيضا/كذلك)، (/Øإنّ) و(ناهيك/فضلا) في العربية؛ وتكمن أهمية هذه الثنائيات الوظيفية في أنّها تشكّل ميتالغة طبيعية مبرّر وجودها أنها تعمل لا لتدلّ على العالم الخارجي (المحسوسات والمجرّدات) وإنّما لتحيل على عمل اللغة نفسها، ومن هنا تتأتّى وظيفتها الميتالغوية. ويبيّن البحث من هذا المنظور أنّ أغلب الظواهر النحوية تنتظم في ثنائيات تحيل مفرداتها إلى استراتيجيتين تلفظيتين، أو ما يطلق عليه أدامشفسكي بالطور (1) و(2) (phase 1/phase 2). ويتواتر هذا المبدأ الأساسي في اللغات جاعلا من التقابلية (contrastivity) ضرورة منهجية في هذه المقاربة. وتتخذ المقارنة البينية شكلين أحدهما بيني ضمن اللغة الواحدة (intralingual)، كأن نبحث في (أيضا) مقارنة بـ(كذلك)، والآخر يتجاوز اللغة الواحدة إلى لغتين أو أكثر (interlingual)، ويشمل أداتين متقابلتين مثل (too) و(also) في الإنجليزية؛ وكلّما توسّع نطاق المقارنة ليشمل أكثر من لغتين، تدعّمت مصداقية نتائجها. وتعتمد هذه المقاربة على مدوّنة من الملفوظات الواردة في سياقات طبيعية (corpus-based approach) في لغتين أو أكثر.

5. مقاربة تلفّظية للنفي في العربية الفصحى

قبل الشروع في مقاربة أدوات النفي في العربية يجدر التذكير بأنّ مقاربتنا للأدوات النحوية تتأسّس على المنطلقات التالية:

i. لكلّ أداة نحوية قيمة جوهرية ثابتة تفسّر استعمالاتها في سياقات مختلفة؛ (Guillaume, 1969).

ii. لا تتعاوض الوحدات اللغوية، لاسيما النحوية منها، مهما تقاربت في ظاهر دلالاتها؛ وهذه إحدى تبعات الاقتصاد اللغوي.

iii. يتضمّن سطح اللغة (الملفوظات) شفرات نحوية (أدوات وظيفية) تفتح على عمل اللغة، وينفذ من خلالها الباحث لفهم العمليات النحوية في

سياقاتها، وتَبيُّن طريقة كلّ لغة في التعبير عنها.

iv. يتضمّن كلّ ملفوظ طبيعي فاعلين دائما: الفاعل اللغوي (المتلفظ، قائلا أو كاتبا) والفاعل النحوي (فاعلا أو نائبَ فاعل أو مبتدأ). ويتوقّف فهم الملفوظ على دور كلّ من الفاعلين؛ فعندما يتقدّم الفاعل اللغوي، كما في سياقات التصويغ (modality)، يترك تدخّله أثرا (trace) نحويا بيّنا على سطح الجملة (إنّ، لعلّ، س/سوف، الرّاجح أنّ، may، must، do، indeed، probably...)، وبذلك يتوارى الفاعل النحوي، بل ويُجرَّد أحيانا من علامة فاعليته (الرّفع)، كما في جمل (إنّ، أنّ، ليت، لعلّ...) ليصبح مفعولا قوليا (object of discourse) أو، بعبارة البلاغيين، مَقول قول؛ في حين يتقدّم الفاعل النحوي في سياقات مغايرة لينهض بالدور الرّئيس في الجملة، وبذلك يتقلّص دور الفاعل اللغوي إلى مجرّد التلفظ.

تشكّل الأدوات (لم، ما، لمّا، ليس، لا، ولن) نواةَ عملية النفي في الفصحى وتعمل كنظام مصغّر (micro-system) محكوم بثنائيات في الظاهر مؤتلفة وفي الجوهر مختلفة. وتَعارُضُ هذه الثنائيات ليس فقط ضمن عملية النفي (intra-operational)، وإنّما هو أيضا تعارض بيني (inter-operational) يشمل نظيرَ أدوات النفي في عملية الإثبات(affirmation). وهذا ما يُفضي إلى ضرورة توخّي مقاربة تقابلية ضمن النفي في مرحلة أولى وبينه وبين الإثبات في مرحلة ثانية. وتغطي المقاربة الثنائيات الأربعة التالية: (لم/ما)، (لم/لمّا)، (ليس/ما) و(لا/لن).

5.1. (لم / ما): مقاربة تقابلية

عيّنة الأمثلة

(1) حين وصلتُ إلى بيتنا، أحسستُ شيئا غير عادي، فخشيت قليلا عندما لم أر أمّي تسرع لتفتح لي الباب.

(2) لا! لم يغير موقفه، ولكنه بدأ الآن يفتح أذنيه.

(3) لم يكذب وما كان ليكذب عليها.

(4) لكن من هو الجاني الحقيقي الذي حول حياة رانيا إلى جحيم وهي طفلة لم تتعدّ السنوات الأربع؟

(5) هي تدّعي بأنها تغيّرت وما تغيّرت بل زادت تعصّبا.

(6) ألم يصلك رمز التحقّق عبر إرسالية قصيرة؟

(7) أما كان هذا يجد ماء يغسل به ثوبه؟

(8) ما كان عليه أن يصدّق مثل تلك التّرهات.

5.1.1.تحليل بَيني ضمن عملية النّفي

(1) حين وصلتُ إلى بيتنا، أحسست شيئا غير عادي، فخشيت قليلا عندما لم أر أمّي تسرع لتفتح لي الباب.

يتّفق النحاة القدامى والمحدثون، مثلما رأينا في المبحثين الثاني والثالث، على أنّ (لم) تنفي الفعل دون غيره، وأنّها تختصّ بنفي الماضي، وهذا تعميم مُخلّ لأن ربط أداة نافية بزمن معيّن حكمٌ تفنّده اللغة نفسها كما في:

i. إذا لم يعجبك هذا فلنغيّره. (زمن التلفّظ)

ii. لم يتسنّ لرويترز التحقّق بشكل مستقلّ من توقيت ومكان تسجيل المقطع. (الزمن الماضي)

iii. إن لم تستطع قول الحق فلا تصفّق للباطل. (عدم الاقتران بزمن معين timeless)

بالرغم من عمل (لم) مع المضارع في الجملة (1) فإنّ الماضي هو سياق الجملة، ممّا يعني أنّ الفعل العامل في نطاقها هو صرفيا في المضارع ونحويا في الماضي. إلاّ أنّ النفي في سياق الماضي يتمّ أيضا بـ(ما)، ولذلك ترد الجملة المثبتة (رأيت أمّي.) على وجهين ممكنين من النفي: [لم أر أمّي. / ما رأيت أمّي.]. فالأداتان (لم) و(ما) تتقاطعان في نفي الجملة الفعلية التي ترد في سياق الماضي، لكن هذا لا يعني أنّهما متعاوضان، وذلك لاختلاف سياقي نشأتهما، أو أنّهما يعملان للإحالة على الزمان. فاستعمال (ما) في سياق الملفوظ (1) أعلاه يجعل من الجملة لانحوية. ونحوية الجمل، كما هو معلوم، محكومة بعاملين اثنين: سلامة التركيب وملاءمة سياق القول، ولذلك تعتبر الجملة لانحوية أو لاحنةً إذا كانت لا تستقيم تركيبيا أو إذا تعذّر تمثُّل سياقٍ طبيعي يمكن أن تنشأ فيه. ففي المثال الأوّل من العيّنة، ورد ظرف الزمان (عندما) ليعلن عن انفتاح العلاقة الإسنادية على معلومة بعينها انتقاها المتلفّظ من ضمن عدّة خيارات (عندما لم أر[أبي/ أختي/ أخي/ أمّي √]). فالسّياق الإخباري يُلغي إمكانية استعمال (ما) لاتّسامها بخاصية افتراضية (presupposing property)، فلا يمكن للمتلفظ في (1) أن يقول (*عندما ما رأيت أمّي.). ممّا يعنى أنّ النفي بـ(ما) يبني دائما على سابقٍ ويرد مُستأنفا لا مبتدئا؛ وهذا ما يحُول دون عملها في سياق الإخبار والإفادة، كما سنرى بأكثر تفصيلا. ولمزيد توضيح خاصيّة (ما) الافتراضية نسوق مثالين:

i. لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (الإخلاص، 3)

ii. ما اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ (المؤمنون، 91)

وردت جملة (لم) ضمن استراتيجية إخبارية (قُلْ) تتضمّن أمرا بالإخبار بانتفاء أن يكون الله والدا وأن يكون مولودا. ويذهب مفسّرون إلى أنها نزلت

في سياق "قول المشركين: انْسُبْ لنا ربك، فكانت جواباً عن سؤالهم" (ابن عاشور، 1984: 612)، وهذا ما يفسّر تعذّر (ما) في مثل هذا السياق. أمّا في الجملة (ii) فقد ورد النفي تنزيها عن أقوال المشركين ومحاججة لهم (سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ)، لا إيرادا لمعلومة جديدة. وممّا يدعّم هذا أنّ أداة النفي تتغيّر بتغيّر السّياق مثلما ورد في سورة أخرى: "وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا" (الإسراء، 111) حيث يتصدّر الجملةَ الأمرُ بالقول مثلما نجد في (ii)، أو في سياقات قرآنية شبيهة "قُلْ إِنْ كانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأنا أَوَّلُ العابِدِينَ" (الزّخرف،81).

ومن منظورِ أدامشفسكي (Adamczewski, 1982)، يمكن القول إن (لم)، مقارنةً بـ (ما)، هي من نوافي الطّور الأوّل (Phase 1 negator)، تعمل لتشفّر عدم تحقّق (non-validation) العلاقة الإسنادية، وهي محكومة باستراتيجية المتلفظ الإفادية، بينما ترد (ما) في سياق مغاير تماما، كأن ينفي المتلفّظ دحضاً لمزعم، أو تفنيدا لوجهة نظر، أي أن ترِد تعبيرا عن موقفٍ، لا إيرادا لمعلومة جديدة. فالنّفي فيها نفي **قولي - إنشائي** قبل أن يكون نفيا فعليا. وممّا يدعّم هذا تعذّرُ عمل (ما) في سياقات الأدوات الانفتاحية التي تعمل كقوادح للطور الأول (phase 1 triggers) ومعلنة انفتاح العلاقة الإسنادية وعمل الاستراتيجية الإفادية؛ وهي أدوات تتوافق مع النفي بـ (لم)، ونذكر منها (عندما، طالما، إنْ، إذا، لو، أمْ، حتّى، كأنْ/كأنّ، ما...)، مثلما يتبيّن في المثال (**طالما** لم تقومي بذلك، فلا داعي للتبرير.) حيث يصعب تمثّل سياق طبيعي ترد فيه (ما) عوضا عن (لم): (* **طالما** ما قمتِ بذلك، فلا داعي للتبرير.)

وعندما نتأمّل جزءاً من الآية الكريمة "وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ" (المائدة، 67) حيث تعمل الأداتان متراتبتين، نقف على بلاغة التفريق بين النفيين واستحالة تعاوضهما في نفس السياق. فقد وردت (لم) في سياق (إنْ) الشرطية التي تفتح على حدث جديد، بينما وردت (ما) محكومة بسابق ضمني ومُمرِّرةً لحكم المتلفّظ مفاده (يا أيّها الرّسول إذا ترفّقتَ في تبليغ جميع ما أنزل عليك فتيقّن أنّ الرسالة لم تُبلَّغ)؛ والتعبير عن يقين المتلفّظ بعدم حصول العلاقة الإسنادية هو ما أوجب النفي ب (ما). وقد ذهب بعض المفسّرين (الزمخشري، 2009) إلى أنّ جواب الشرط " فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ " يستبطن تهديدا على عدم الامتثال، لكنّنا نكتفي باعتباره تأكيدا من الفاعل اللغوي، بعيدا عن كلّ تأويل، لاسيّما أنّ الوعيد المفترض يتعارض مع الوعد بالعصمة في نفس الآية "وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ".

تتضمّن الملفوظات (2، 3، 4 و6) نفيا بـ(لم) وتسلّط الضوء على طبيعة عملها في الخطاب. ففي الملفوظ (2) يمكن أن نتمثّل سياقا استفهاميا يرتجي فيه السّائل خبرا عن الفاعل النحوي (هو):

- وهل غيّر موقفه من زملائه من بعد ذلك؟ / لا! لم يغير موقفه، ولكنه بدأ الآن يفتح أذنيه.

يعكس عدم إقرار (non-validation) العلاقة الإسنادية في (2) استراتيجية حيادية (detached) يكتفي فيها المتلفظ بتقديم معلومة (لا، لم يفعل)، بل كان بالإمكان اختزال الجواب في المركّب الأول من الجملة بـ (لا، لكنّه...) فتحصل الإفادة؛ وهذا ما لا يستقيم مع سياقات (ما) المحكومة باستراتيجية غير حيادية (intervenient strategy) يتجاوز فيها المتلفظ الإخبار بالنفي إلى النقض والدّحض. ويتأكّد هذا في (3) الذي تتساوق فيه الأداتان ويتعاقب الطوران على سطح الملفوظ، تماما مثلما ورد في الآية السابقة حيث الانتقال في نفس الملفوظ من الإفادة إلى الحكم. ورد مُركّب (لم) في صدر الملفوظ مُعلنا تقدّم الفاعل النحوي (هو) وتواري الفاعل اللغوي (المتلفّظ)، مفاد ذلك أنّ الفاعل النحوي يقوم بدور أساسي في ملفوظات الطور الأوّل، فتعمل اللغة لتحيل إلى اللاّلغوي (عدم كذب المُتحدَّث عنه في الواقع) وينحصر دور الفاعل اللغوي في مجرّد التلفّظ، أي إنشاء القول. أمّا في مركّب-(ما)، فالقول (وما كان ليكذب...) قد ورد حُكما مبنيّا على معرفة المتلفظ السّابقة بالفاعل النحوي (هو)، وهي ما خوّل له أن يقطع بعدم إمكانية ذلك. وقد اقترنت أداة النفي فيه باللاّم القطعية (ما...لـ...)، لتصبح أداة مركّبة كما هو الحال مع (ما... بـ...) و(ما... من...) و(إنّ ... لـ...)؛ لذا يتغيّر عمل اللّغة من الإحالة المباشرة إلى اللاّلغوي إلى الإحالة على استراتيجية تلفّظية يتوارى فيها الفاعل النحوي ليتقدّم الفاعل اللغوي. وبذلك تتغيّر وظيفة أداة النفي إلى وظيفة ميتالغوية، بمعنى إحالة الأداة على استراتيجية لغوية تلفّظية لا على واقع خارجي لا لغوي. وعندما نترجم ذلك المركّب إلى الإنجليزية، تطفو أداة التصويغ (modality) "would" إلى سطح النصّ (.He wouldn't). والتصويغ، هذا المبحث المُغيّب في نحو العربية النظري والتعليمي، عملية تحيل على حضور المتلفّظ في الخطاب ويتشفّر في أدوات نحوية مفرغة من المعنى ويتخذ له أشكالا عديدة في اللغات الطبيعية، وسنقف عند بعضها في هذه الورقة.

وردت (لم) في (4) ضمن سياق استفهامي يقدّم فيه الفاعل اللغوي معلومة إضافية عن حال الفاعل النحوي (هي): [لكن من هو الجاني الحقيقي الذي حول حياة رانيا إلى جحيم وهي طفلة **لم** تتعدّ السنوات الأربع؟!]

لغويّا، يستقيم استعمال (ما): [**ما** تعدّت الأربع سنوات!] لكن في سياق مغاير كلّيا، كأن ترد الجملة تصحيحا لاعتقاد خاطئ بأنّ البنيّة تجاوزت الأربع سنوات، لا تقديما محايدا لمعلومة جديدة. كما ورد المثال (6) متضمّنا استفهام النفي (interro-negation) المجرّد بـ(لم): [ألم يصلك رمز التحقّق عبر إرسالية قصيرة؟] ومحتملا إجابة النّفي أو الإثبات.

تسلّط الأمثلة (5) و(7) و(8) مزيدا من الضّوء على عمل أداة نفي الطّور الثاني (ما) مقارنة بـ(لم). ففي الجملة المركبة (5) [هي تدّعي بأنها تغيّرت وما تغيّرت بل زادت تعصّبا] ، يرد النفي (ما تغيّرت) مسبوقا ومحكوما بالمركب الإثباتي هي تدّعي أنّها تغيّرت) والذي ينطوي على حكم المتلفّظ بأنّ (تغيّرها) محض ادّعاء كاذب، حيث ينهض الفعل (تدّعي) بوظيفة القادح لأداة التصويغ (أنّ) ذات القيمة التوكيدية. ويشكّل يقين المتلفّظ بأنّ (التغيّر) لا يعدو

أن يكون (تظاهرا) السيّاقَ النصّي لـ(ما)، عوضا عن (لم)، في سطح الجملة.

يتضمّن الملفوظ (7) [أما كان هذا يجد ماء يغسل به ثوبه؟] حالة ثانية من استفهام النفي يعبّر فيه المتلفّظ (الرّسول الكريم) عن استغرابه ممّا علق بثياب أحدهم من أدران. وهنا يتوضّح جيّدا الفرق بين: ["ألم يكن هذا يجد ماء يغسل به ثوبه؟" و"أما كان هذا يجد ماء يغسل به ثوبه؟"]. فبالرّغم من تقاطع الجملتين استفهاما ونفيا وسياقا زمنيا ماضيا إلاّ أنهما أبعد من أن تكونا متعاوضتين أو دالّتين على نفس المعنى المراد فهمه أو ترجمته؛ إذ ترِد الأولى في سياق استخباري محايد يحتمل إجابة إثباتية بـ(بلى) أو نافية بـ(لا)، وصادرة عن سائل مدفوع بالرّغبة في المعرفة؛ أمّا الثانية فلا تحتمل جوابا بالتّصديق أو عدمه لكون السّائل يرجّح تهاون المتحدّث عنه في الحفاظ على نظافته الشخصية، لاسيّما أنّ الماء في متناول الجميع. ويمكن إعادة كتابة الجملة في ما معناه (لا تقل لي إنّه لم يجد ماءً ينظّف به ثوبه!). فالمَنفي في (7) و(5) ليس الحدث اللاّلغوي في حدّ ذاته وإنّما زعم الفاعل النحوي(هي) حصول العلاقة الإسنادية في (5) والمبرَّر في (7)، وهذا ما يفسّر ميتالغوية (ما) مقارنة بـ(لم). أمّا المثال (8) [**ما** كان عليه أن يصدّق مثل تلك التّرهات.]، فعلاوة على خضوعه لنفس التحليل، فإنّ ترجمته إلى الإنجليزية أو الفرنسية مثلا تقتضي نفيا تصويغيا (modalising): [Il n'aurait pas dû.../ He shouldn't have...]، لا نفيا مجرّدا. فالمتلفّظ هنا يعبّر بوضوح عن موقفٍ أو وجهة نظر إزاء الفاعل النحوي (تصديقه لذلك خطأ) ومضمون التصديق باعتباره من التوافه (ترّهات).

كما تتأكّد الوظيفة التصويغية لـ(ما) في شتّى استعمالاتها القرآنية حيث يتعذّر عمل (لم) في نفس السياق:

i. يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا (مريم، 28)

ii. وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ (الأنفال، 33)

iii. هُوَ ٱجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ (الحج، 78)

iv. وَلَمْ تَكُن لَّهُ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مُنْتَصِراً (الكهف، 43)

v. فَمَا ٱسْطَاعُوٰاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُ نَقْبًا (الكهف، 97)

مختصر القول في (i) و(ii) أنّ النفي بـ(لم) ممكن **لغويّا** في الأمثلة الخمسة حيثما وجدت (ما) ولكنّه مّتعذّر **سياقيا**. فلم ترد (ما) في (i) ضمن سياق الإخبار بالشّيء وإنّما ضمن سياق استفظاع وتوبيخٍ لمريم وتنزيه لوالديها وثناء عليهما، فما جاء القوم **ليخبروا** مريم بما تعلمه يقينا (صلاح أبويها واستقامتهما) وإنّما أتوا **ليعبّروا** عن موقف مستنكرٍ. أمّا النفي في (ii) فلم يرد في سياق الإفادة ومجرّد التبليغ، وإنّما في سياق التهديد والترغيب وإكرام الرّسول، ومفاده (حاشا أن نقوم بذلك والمانع من نزول العذاب بينكم). وما ورد في ما تقدّم من العيّنات عن عمل (ما) وطبيعتها الميتالغوية ووظيفتها الجوهرية صالح للوحدات (iii) و(iv) و(v).

5.1.2.تحليل بيني لعمليّتي النفي والإثبات

توخّينا في المبحث السّابق مقاربة تقابلية للأداتين (لم) و(ما) ضمن نفس العملية (النفي) في اللغة العربية، ممّا مكّن من تسليط الضوء على عمل كلّ أداة وخصائصها. وسنعمل في هذا المبحث على تعميق أمداء المقاربة من خلال استكشاف العلاقة التناظرية (symmetrical) بين قطبي النفي والإثبات في نفس اللغة. وإذ نسعى لتعميق فهمنا لعمل النّفي فإنّ التحليل البيني للعمليتين لا ينبغي أن يقود إلى الاستنتاج بأنّ لكلّ أداة نافية نظيرها الآلي في عملية الإثبات، ذلك أنّنا لم ننطلق من أنّ الجملة المنفية قد اكتسبت مبرّر وجودها في اللغة من كونها نقيضا لجملة الإثبات؛ فتلك فرضية لا تستقيم أو تصمد أمام حقيقة أن ما يسوّغ عمل عملية نحوية في لغة من اللغات إنّما هو فَرادة سياق نشأتها وتقبّلها، وليس عملية أخرى هي بالضرورة وليدة سياق مغاير. فالعلاقات المنطقية بين المقولات النحوية هي ما استوجب استدعاء (الإثبات) لمزيد فهم (النفي)؛ فنحن نستزيد فَهم (المعرّف) باستكشاف علاقته بـ(النكرة)، و(الاستفهام) بـ(الجواب)، و(الجمع) بـ(الإفراد)، و(البناء للمعلوم) بـ(البناء للمجهول) و(الفعل المجرّد) بصيغ (المزيد)، وكذلك (النفي) بـ(الإثبات) وغيرها من الثنائيات النحوية والصّرفية التي تعجّ بها اللغة العربية، دون أن يقود ذلك إلى إنكار دور السياق في نشأة وحدات هذه الثنائيات وتلقّيها، أو إلى التعميم المخلّ بأنّ الوحدات الثّانية هي النقيض الآلي للوحدات الأولى في كلّ ثنائية. وما ينبغي التركيز عليه في مبحث النفي والإثبات أنّ التناظر قائم بين الطورين التلفظيين (phase 1 and 2)، لا بين أدوات القطبين في حدّ ذاتها، إذ تتجلّى كلّ عملية في أدوات نافية أو إثباتية تُحيل إلى استراتيجيات الطّور الأوّل وأخرى تحيل إلى استراتيجيات الطّور الثّاني. وهذه ظاهرة عابرة للّغات (Adamczewski, 1991) تتجاوز النفي والإثبات إلى عمليات نحوية أخرى كالاستفهام، والإحالة إلى العدد وأوجه الفعل، ونظام التعريف والتنكير (determination)، والتصويغ، وظروف المقاربة...

وينطبق ما تمّ التوصّل إليه حول السياق المُنشئ للقول واستراتيجيات التلفّظ ودور الفاعل اللغوي في النفي على عملية الإثبات وأدواتها.

(9) هي تشتري عطرها من محلاّت "أمواج".

(10) إنّها تشتري عطرها من محلاّت "أمواج"!

لاشكّ أن الفرق البادي للعيان بين الملفوظين يتمثّل في حضور (إنّ) في (10) وغيابها ((Øفي (9)، لكنّ تبيُّنَ هذا الفرق دون تمثّل سياق نشأة كلّ

ملفوظ لا يؤمّن فهما سليما ولا ترجمة أمينة في أغلب الأحيان. وقد تأكّد هذا في ترجمات عيّنة من طلاّب الترجمة طُلب منهم نقل عدّة ثنائيات تتقارب دلاليا في ظاهرها من العربية إلى الإنجليزية، ومنها (9) و(10)، حيث تعامل 35% من المستجوبين مع المثالين كجملتين متعاوضتين فأوردوا نفس الترجمة (She buys her perfume at Amouage's.) للجملتين، فيما ارتأى البقية عند ترجمة (10) إضافة أدوات توكيد مختلفة مثل (indeed, really, verily, in fact) في ترجمات ٍتُعوز أغلبها الدقّة. وعندما نتأمّل الملفوظ (9) نتمثّل عدّة سياقات محتملة، كأن يكون جوابا لسائل مستفسر عن مصدر عطورها، وفي هذه الحالة يمكن اختصار الجواب في (من أين؟ / مِن محلاّت "أمواج") لكونها المعلومة المنشودة، وهوما يتعذّر في (10) لاختلاف سياق النشأة ومُسوّغ حضور (إنّ). وتشفّر الأداة ((Øغياب الدّور الفاعل للمتلفّظ، إذ يكتفي بالإخبار وإيراد المعلومة (إثبات الطّور الأول / Phase 1 affirmation). ولذلك ترد بنية الجملة خطّية (linear): {فاعل - فعل - مفع به - مفع فيه}. أمّا في الملفوظ (10)، فنحن إزاء بنية (مسند إليه - مسند)، حيث تحيل (إنّ) على الدّور الفاعل للمتلفّظ (الفاعل اللغوي) كمُتعهّدٍ للعلاقة الإسنادية، بمعنى أن القول يظلّ على عُهدة المتلفّظ (speaker-endorsed)، فتتغيّر بذلك بنية الجملة إلى بنية ثنائية (binary structure)، كما يتضح في المرئية التالية:

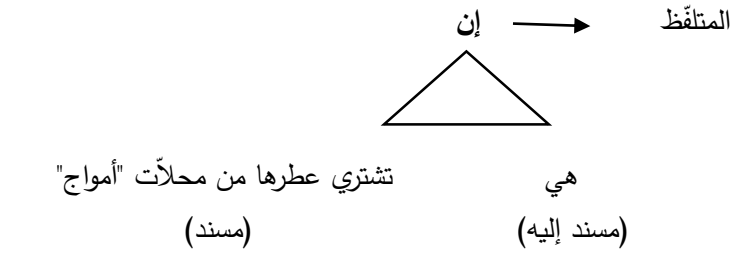

الشكل (2): بنية جملة "إنّ" في العربية

ولأنّ (إنّ) تُشفّر (encodes) حضور المتلفّظ، معبّرا عن موقف أو مطلقا لحكم، فقد وردت خارج العلاقة الإسنادية. فالمتلفظ هو من يُسند في الحالتين (9) و(10) الحدث (اشتراء العطر من محلاّت "أمواج") إلى الفاعل النحوي (هي)، لكن ضمن استراتيجيتين تلفظيتين مختلفتين، إسنادية إفاديّة في الأولى وإسنادية تعهّدية في الثّانية. ويمكن تمثّل سياق محتمل لجملة "إنّ" في (10) يتجاوز فيه المتلفظ طور الإخبار الحيادي إلى التعليل أو التبرير، كأن يردّ على مُخاطِبٍ أبدى شديد إعجابه بما فاح من رائحة زكية (هي لا تشتري أيّ عطر ولا من أي محلّ) وذلك بناء على معرفة سابقة بالمُتحدَّث عنها. ولذلك تكون أقرب ترجمة إنجليزية لما ورد في هذا السياق (She's buying her perfumes at Amouage's.). ولمّا كانت المقاربة السائدة في نحو الإنجليزية لجمل (be+v+ing) مقاربة تختزل دور الصيغة الفعلية في "استمرارية الحدث"(Leech & Startvic, 2002) ، فقد تعذّر على أغلب الطلاّب الاهتداء إلى الحلّ الترجمي الدقيق، لاسيّما أن المُتحدَّث عنها في الجملة لم تكن بصدد الشراء لحظة القول حتى تُطبّق "قاعدة" الاستمرار أو ديمومة الحدث.

يتبيّن ممّا تقدّم أنّ الملفوظ (9) قد صيغ للإخبار عن (مكان الشراء) خلافا لملفوظ (إنّ) حيث تنزّل الفاعل النحوي (هي) مَدارًا لحديث الفاعل اللغوي، ووردت الجملة لتحيل على قول وإنشاء لا على فعل أو حدث. ولا يخفى أنّ صيغ القول في العربية (قال/ يقول/ قيل/ قُلْ /القول...) تتلازم مع (إنّ) لا مع (أنّ)، كما في (أعتقد أنّ/ أظنّ أنّ/ أشكّ أنّ...) حيث تعمل (أنّ) كأداة وصل (relator) شأنها شأن نظيرتها الإنجليزية (that) والفرنسية (que). أمّا (إنّ) فهي من أدوات الطّور الثاني العاملة في التصويغ (modality) بالأساس؛ ولأنّها ترد مفرغة من المعنى فهي لا تُحيل على موجودات أو مجرّدات خارج اللغة، وإنّما تشفّر حضور المتلفظ في الخطاب وتحيل على استراتيجية تلفّظية تصويغية، وبذلك تكون وظيفتها ميتالغوية صرفة، أي وحدة لغوية مبرّرُ وجودها الإحالة إلى عمل اللغة، لا على حدث خارجي، وهذا ما يفسّر عملها خارج العلاقة الإسنادية، ولذلك نميّز بين جملة الحدث وجملة القول. ومن الخصائص المعلومة لهذه الأداة أنها تنصب الفاعل النحوي، لكن النحاة اكتفوا بملاحظة ذلك دون البحث في مبرّرات النّصب، بل وما كان بإمكانهم تفسير ذلك لكون المقاربة التقليدية، في نظرنا، مقاربة معيارية تُعوزها الأدوات التحليلية الكفيلة بالإجابة عن مثل هذا السؤال.

تُبيّن مقاربتنا أنّ في نصب (إنّ) لاسمها تجريدا لفاعلية الفاعل التي تحيل إليها علامته الأصلية، أي الرّفع بمختلف أوجهه، وإعلانَ انتقالٍ من عمل اللغة في الإحالة على مسرح الأحداث إلى الإحالة على استراتيجية تلفظية ينهض فيها الفاعل اللغوي (المتلفظ) بالدور الرّئيس، فيصبح الفاعل النحوي في وضع المُتحدَّث عنه، أي في وضع مفعولية (مفعول قولي / object of discourse)، والمفاعيل في العربية ترد دائما منصوبة كما سبق ذكره. وعندما يُجرّد الفاعل من فاعليته تنتفي فعلية الفعل (تشتري) ويصبح طرفا الإسناد مَقول قول أو محلّ حكم القائل وفقا لمقتضيات سياق القول، وهذا ما تبيّنه بنية جملة (إنّ) المرسومة أعلاه.

نستنتج من هذه القراءة الأوّلية أن التناظر القائم بين النفي والإثبات هو في الواقع تناظر بين طورين من العملية التلفظية، طور أوّل تحيل فيه اللغة إلى اللاّلغوي إحالة الدّال على المدلول في العلامة اللغوية (Saussure, 1916)، وينهض فيه الفاعل النحوي بالدّور الأساسي، فيما ينحسر دور الفاعل اللغوي إلى مجرّد التلفظ بالقول؛ وطور ثان تكون فيه الإحالة إحالة ميتالغوية على استراتيجية صياغية مغايرة يتقدّم فيها الفاعل اللغوي على

حساب الفاعل النحوي فيصبح بذلك مفتاح فهم الملفوظ وترجمته الدقيقة.

5.2. (لم / لمّا):

(11) استوفيتُ الكتاب ولمّا يتنفّس الفجرُ.

(12) لا يزال يذكر حينما انتزعوه من أمّه ولمّا يبلغ الخامسة من عمره.

(13) قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ ولكن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمۡ (الحجرات، 14)

ممّا يبرّر مقارنة الأداتين أنّ (لم) و(لمّا) تشتركان في كونهما من نوافي الطّور الأوّل، تجزمان فعلهما، وتنفيان الأفعال لا الأسماء. إلاّ أنهما تختلفان في وظيفة كلّ منهما، وفي ورود (لمّا) إمّا ابتدائية أو بينية (inter-verbal) تتوسّط فعلين وتقترن بواو الحال (جاء ولمّا يعلم بالخبر.)، فيما ترد (لم) ابتدائية فقط ويحتمل مَنفيها الانقطاع، ثمّ إنّ (لمّا) تتلازم تلازما ضمنيا أو صريحا مع الظرف (بعدُ) بينما تعمل (لم) مع الظرف "القصووي" (قطّ) (maximiser) مثلما تعمل (لن) مع (أبدا): [لم ... قطّ / لمّا... (بعد) / لن... أبدا].

وردت جملة (لمّا) في (11) ضمن سياق إخباري تمهيدي لرواية "حدّث أبو هريرة قال" (المسعدي، 1979) "... فقد كتبت أكثره في الليل جعلته دعائي للصّباح واستوفيته ولمّا يتنفّس الفجر". وبالرّغم من أنّ (لم) ممكنة لغويا (لم يتنفّس الفجر.)، لكنّها تختلف في عملها مع جملة (لمّا) ولا تؤدّي نفس وظيفتها. فعندما نقول (يومها لم يصل قطار منتصف النهار.)، نفهم أنّ (الوصول) أو الحدث لم يقع. وكذلك عندما نقرأ (قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا) (مريم، 20) نتبيّن معنى تعذّر عمل (لمّا) في هذا السياق؛ في حين أنّ (لمّا) تعلن عن انفتاح العلاقة الإسنادية وتُضمر أنّ ما نُفي يظلّ مُتوَقّع الوقوع، وذلك مبرّر تلازمها مع (بعد) دون غيره من الظروف سواء في بنيتها السطحية أو بنيتها العميقة. وتتناظر (لمّا) مع مركّب النفي (not...yet) في الإنجليزية و(pas encore) في الفرنسية، بوصفها أدوات نفي مفتوح على الإثبات. وبما أنّ عمل (لمّا) يتحدّد في الإعلان على انفتاح العلاقة الإسنادية وعدم ديمومة النفي من منظور المتلفّظ في سياق ما، تتحدّد وظيفتها الأساسية في الإحالة إلى أحد أوجه الفعل في جملة النفي (aspectual negator). وهذا ما تنفرد به (لمّا) مقارنة بأدوات النفي الأخرى.

وعندما ننتقل إلى عملية الإثبات في إطار المقارنة البينية، نجد أنّ هناك تناظرا بين (لمّا) و(لقد)، وليس بين (لمّا) و(قد) مثلما ذهب إلى ذلك بعض النحاة (سيبويه، 1988، ج3:117) عندما اعتبروا أنّ (لمّا) نفيٌ لـ (قد فعل)، وهو ما سنعود إليه في الفقرة الموالية. فالرّابط بين (لمّا) النّافية و(لقد) المُثبِتة أنّهما يتقاطعان في عملية الإحالة على أوجه الفعل (aspect) من منظور المتلفّظ، بمعنى أنّ (لقد) تحيل إلى تمام الحدث (completion of the event):

i. عفوا! **لقد** نفد رصيدكم. / .Sorry! You have exhausted your balance

ii. سيّدي، **لقد** وصل ضابط الشرطة./ .Sir, the police officer has arrived

وهذا ما يستوجب ترجمةً تستدعي الفعل التّام في صيغته المتّصلة بزمان التلفّظ (present perfect). وإذا كانت (لقد) تحيل إلى تمام الحدث من منظور المتلفّظ، فإنّ (ظلّ) تحيل على ديمومته، و(مازال) على استمراره، و(ما فتئ) على اطراده، و(طفق، أنشأ) على الشروع فيه، و(كاد، أوشك) على قرب وقوعه... وهذه أفعال جهية مساعدة تعمل كلّ منها في الإحالة إلى وجه من أوجه الفعل، بصرف النظر عن زمن الحدوث. أمّا في النفي فإنّ (لمّا) تفيد أنّ انتفاء ليس تامّا، بل يظلّ مفتوحا على التحقّق. ولأنّ النحاة القدامى قد أولوا جلّ اهتمامهم لعملية إحالة الفعل إلى الزّمان، فقد ورد اهتمامهم بـ "جهة الفعل" نتفا لا ترتقي إلى نظرية متكاملة في "الجهة"؛ وليس أدلّ على ذلك من الغياب الكلّي لعملية "الإحالة على أوجه الفعل" من كتب النحو النّظري والتعليمي المدرسي والجامعي، والحال أنّ صيغا مثل (فَعَل / يفعَل) تتضمّن قيما إحالية (referential values) على الزّمان وأخرى على أوجه الفعل (كيفية الحدوث). أمّا (قد) فأداة ذات قيمة تصويغية تُحيل على يقين المتلفظ عندما تقترن بالفعل الماضي، وتحيل على إمكان الحدوث، أو على الشكّ في حصول العلاقة الإسنادية عندما تقترن بالفعل المضارع:

i. أَمۡ تُرِيدُونَ أَن تَسۡـَٔلُواْ رَسُولَكُمۡ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبۡلُۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلۡكُفۡرَ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ (البقرة، 108)

ii. لا أنصح بذلك، **فقد** تكون العواقب وخيمة.

والتصويغ (modality) من الكليات النحوية التي لا تخلو منها لغة ولا نحو تعليمي في شتّى اللغات، باستثناء نحو العربية الذي اختزل هذه العملية النحوية في "التوكيد"، في حين أن "التوكيد" وجه واحد من أوجه التصويغ المتعدّدة، وهو التصويغ العرفاني (epistemic modality).

ورد الملفوظ (11) [لا يزال يذكر حينما انتزعوه من أمّه ولمّا يبلغ الخامسة من عمره.] ضمن سياق سردي ارتجاعي (retrospective) مبني على ضمير الغياب، وتطابق فيه الرّاوي مع الشخصية الرّوائية مستحضرا وقائع أليمة جدّت في طفولته. وتصدّر الملفوظ فعلا مساعدا (لايزال) ذا قيمة جهية (aspectual value) يحيل في نفس الوقت إلى الاستمرار وإلى عدم تطابق زمن القصّ مع زمن الأحداث، وهو ما يبرّر استعمال (لمّا) التي يفتح النفي فيها على الإثبات عوضا عن (لم)، لأنّ النفي بـ(لم) في هذه الحالة سليمٌ بنيويا لكنّه مَتعذّرٌ سياقيا. ويمكن تَمثّل سياقات مغايرة لجملة (لم) [**لم** يبلغ الخامسة من عمره.]، كأن تكون جوابا على استفسار (هل بلغ ابنكِ الخامسة من عمره لكي يُسمح بتسجيله؟) حيث يكون الجواب إمّا (نعم ...) أو (لا...)، أو عند الإخبار مثلا (بأنّ حادثا أودى بحياة طفل لم يبلغ الخامسة)، ويتعذّر في السّياقين استعمال (لمّا) لخصائصها المعلومة. ومن السياقات الأخرى التي يتعذر

فيها النفي بـ (لمّا) ويجوز بـ (لم) نذكر سياق الشّرط بأدواته المختلفة (إنْ، لئن، إذا، لو، مَن...) كما في (إن لم تستح فافعل ما شئت.) أو في (ولئن لم يفعل ما آمره ليسجنن وليكونَن من الصاغرين) (يوسف، 32)؛ والشرط من المفاتيح التي تُمكّن من فهم سبب تعذّر (لمّا) النافية في سياقه، وبالتّالي تُسلّط مزيدا من الضّوء على طبيعتها وعملها. ومفاد التركيب الشرطي، كما ورد في مقتضب المبرد، "وُقوع الشيء لوقوع غيره" (المبرد، 1996، ج 2: 16)، وبعبارة أدقّ "وقوع أو نفي وقوع الشيء لوقوع أو عدم وقوع غيره" لأنّ أدوات الشرط لا يقتصر نطاقها على الجمل الإثباتية كما في (إن **لم** تخرج السّاعةَ **فلن** تلحق الحافلة.) حيث وردت جملتا الشرط والجواب منفيتين، وفي كلّ الحالات يقوم الشرط في الغالب على منطق **افتراضي** لا يجوز فيه افتراض عدم وقوع الحدث مع إمكانية حدوثه في نفس الوقت، وهي الوظيفة التي تنهض بها (لمّا)، لذلك يصعُب تمثُّلَ سياق يقترن فيه الشّرط بـ (لمّا) مثلما يرد في الجملة اللاّنحوية التالية: [*وإنْ **لمّا** تفعلْ ذلك فلن يعذرك أحد.].

المثال القرآني (12) [قَالَتِ ٱلأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ .] مثال منهجي مهمّ لأنّه يجمع بين (لم) و(لمّا) في نفس الملفوظ. وقد وردت (لم) في سياق إخبار الوافدين على الرّسول بخطاء ما اعتقدوا، فالإسلام قواعد والإيمان تصديق، وجيء بـ (لما) لا لتستنسخ عمل (لم) في نفي الحدث أو العلاقة، وإنّما في سياق تصحيح ما حصل من سوء فهم (قولوا أسلمنا) وإخبار المُخاطَبين بأنّ الإيمان لم يستقرّ (يدخل) بعد في قلوبهم، فالنّفي في جملة (لم) مجرّدٌ والعلاقة فيها مُغلقة (الإيمان غيرُ الإسلام.)، أمّا في جملة (لمّا) فالنفي مجرّد أيضا، لكنّه ظرفي والعلاقة مفتوحة (على احتمال الوقوع)، بمعنى "لا الإيمان حالٌ ولا عدم الإيمان مُحالٍ" (إن كنتم الآن غير مؤمنين أو مُرتابين فلا يعني ذلك أنّكم لن تؤمنوا أبدا.).

5.3. (ليس/ ما): مقاربة تقابلية

5.3.1.عيّنة الأمثلة

(14) ليس كلُّ ما نقرأ في كتب التاريخ صحيحا.

(15) قال يا نوح إنه ليس من أهلك (هود، 46)

(16) هي تنتظر منك اعتذارا وليس تبريرا.

(17) ما كلّ ما يتمنّى المرء يدركه.

وردت (ليس) في (14) [**ليس** كلُّ ما نقرأ في كتب التاريخ صحيحا.] نافية للمعادلة التي تضمنتها العلاقة الإسنادية (كلّ ما نقرأ في كتب التاريخ = صحيح) وضمن سياق لا يحيل إلى زمن معيّن (timeless). ويتّضح عملها أكثر إذا ما قارناها بجملة (ما) الممكنة لغويا [**ما** كلُّ ما نقرأ في كتب التاريخ صحيح.]. وقد حدّدنا في ما تقدّم عمل (ما) بأنّها من نوافي الطّور الثاني، تعلن حضور المتلفّظ في الخطاب وتفترض سياقا مغايرا، كأن تكون تعقيبا على من يُسلّم بصحة مضامين كتب التاريخ، لذا فهي تتضمّن إحالة عائدية (anaphoric) على سياق سابق، وترِدُ تصحيحا لاعتقاد أو وجهة نظر أي **تعبيرا بالنفي**، لا **إخبارا بالنّفي** كما هو الحال مع (ليس) ونوافي الطّور الأوّل. وإذ تُمكّن العربية من نفي نفس الجملة [كلُّ ما نقرأ في كتب التاريخ صحيح.] بأكثر من أداة (ليس/ ما) فإنّ النفي في الإنجليزية يرد دائما بأداة واحدة (not)، وهذا ما يستوجب قراءة السياق جيدا وتبين الاستراتيجية التلفظية لإنجاز ترجمة إنجليزية أكثر قربا من الملفوظ الأصلي.

وهذا ما ينطبق على (17) وهو صدر البيت الذي أصبح قولا مأثورا [**ما** كلّ ما يتمنّى المرء يدركه...] حيث ورد النفي تصويغيا (modalising، غيرَ متجرّد من ذات القائل الأسِفِ المتحسّر، فتوجب التصويغ في الترجمة لأنّ (not) وحدها لا تفي بالغرض [Alas, nothing ever happens exactly as one would wish!]. وقد ترد نفس الجملة منفية بـ (ليس) في سياق إخباري تتوارى فيه الذات ويتقدّم الموضوع، ويكون النفي فيه نفيا مجرّدا.

وردت (ليس) في (15) [قال يا نوح إنّه **ليس** من أهلك] نافية للعلاقة الإسنادية (هو / من أهلك):

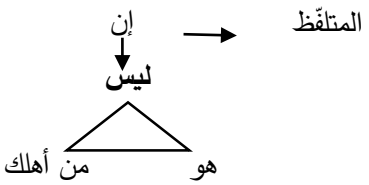

الشكل (3): بنية الملفوظ (15)

وإذ تعمل (ليس)، خلافا لـ (ما)، في سياق النفي الإخباري المجرّد، إلاّ أنّها وردت في (15) في نطاق (إنّ) التصويغية التي تشفّر حضور المتلفظ المؤكّد. وما يؤكّده المتلفظ في (15) ليس النفي وإنّما الإخبار به.

أمّا في (16) [هي تنتظر منك اعتذارا **وليس** تبريرا.] فقد وردت (ليس) حرفية تعمل في النفي المجرّد وتحيل على استراتيجية إخبارية تخصيصية (specifying) يعلم فيها المتلفظُ المتلقّي بما هو مطلوب منه على وجه التحديد.

5.4. (لا / لن): مقاربة تقابلية

5.4.1.عيّنة الأمثلة

(18) لا تدور الشمس حول الأرض.

(19) أراك لا تبالي حتى بما يجري من حولك.

(20) لم يستهن بك أحدٌ مولاي، هم فقط لا يفهمون شيئا ممّا تقول.

(21) لا يدخل الجنة قاطع رحم.

(22) فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا) (مريم، 26)

(23) ولا تمش في الأرض مرحا إنّك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا (الإسراء، 37)

(24) لن أدع ما حصل يفسد طموحي وآمالي...لن أفعل. لن أستسلم، سأقاوم!

لئن كان استعمال (لن) مقتصرا على سياقات جملة المضارع، فإنّ (لا) ترد في سياقات فعلية وإسمية:

i. سياق متجرّد من الإحالة على زمن معين كما في (19) [لا تدور الشمس حول الأرض.]

ii. سياق زمن التلفّظ كما في (20) [أراك لا تبالي حتى بما يجري من حولك.] و(21) [معاذ الله أن يستهين بك أحدٌ يا مولاي! هم فقط لا يفهمون شيئا ممّا تقول.]

iii. سياق جملة الماضي: "فلا صدّق ولا صلّى" (القيامة،31)

iv. سياق الجملة الاسمية حيث لا إحالة صريحة إلى الزمان (لا حاجة لجرعة رابعة من اللقاح.)

مثلما تقدّم ذكره، وردت (لا) في (19) [لا تدور الشمس حول الأرض.] في سياق الإخبار بانتفاء العلاقة الإسنادية وغيرَ مقترنةٍ بزمن معيّن؛ ويمكن تمثّل السّؤال القطبي الذي يفترض إجابة بـ (نعم / لا) [هل تدور الشمس حول الأرض؟] سياقا ممكنا -لنشأة هذا الملفوظ. وعندما يكون السؤال استخباريا، لا يستقيم جواب النفي بـ(لن) لأنّ هذه الأداة، كما سنرى، تتجاوز الإخبار إلى تعهّدَ المتلفظ بعدم حصول العلاقة الإسنادية. ولذلك لا يمكن أن تكون الإجابة بـ[لن تدور الشمس حول الأرض.]، بالرغم من سلامة بنية الجملة. فالنفي بـ(لن) نفي تصويغي من الطور الثاني الذي يتقدّم فيه الفاعل اللغوي على الفاعل النحوي ضمن استراتيجية تعهّدية، في حين يكون النفي بـ (لا) نفيا مجرّدا يكتفي فيه الفاعل اللغوي بإيراد معلومة، وحيث يمكن اختزال الجواب في حرف النفي (لا)، وهذا ما لا يمكن مع (لن) التي لا ترد اختزالية؛ والحالة الوحيدة التي كانت فيها (لن) منفردة في العربية عندما وردت عنوانا لديوان شعري (أنسي الحاج، 1960).

يعمل النفي بـ(لا) في (20) [أراك لا تبالي حتى بما يجري من حولك.] و(21) [لم يستهن بك أحدٌ مولاي، هم فقط لا يفهمون شيئا ممّا تقول.] ضمن نفس الاستراتيجية الإفادية؛ وقد ورد المُركّب الفعلي [أراك] في (20) مُحيلا إلى زمن التلفّظ وما بدا للمتلفظ عن حال المتلقّي. ويمكن استبدال (لا) بـ(لن) في سياق مغاير فيتغيّر المعنى، ليصبح مفاد القول (أنت مصمّم ألاّ تهتمّ بما يجري من حولك). أمّا في (21) فيتدخّل المتلفظ لينفي حدثا (لم يستهن بك أحدٌ، مولاي.) وينقل واقعا كما بدا له (هم فقط لا يفهمون شيئا ممّا تقول.)، لذا ورد النفي مجرّدا لا تصويغيّا. ولا تختلف جملة النفي في (22) [لا يدخل الجنة قاطع رحم.] عن الأمثلة السّابقة، بل إنّها تذكّر بالملفوظ (19) [لا تدور الشمس حول الأرض.] لاسيّما في الفرق بين (لا) و(لن)؛ إذ تنصب (لن) الفعل وتجرّده من علامة فاعليته (الرّفع)، وتعلن تقدّم الفاعل اللغوي عن الفاعل النحوي. فالنفي بـ (لن) هنا يعبّر عن يقين المتلفّظ بعدم حصول العلاقة الإسنادية، خلافا لجملة (لا) التي تورد معلومة لمن لا يعلم.

تكمن أهمّية (23) [فلن أكلّم اليوم إنسيا.] في اقتران (لن) بزمن القول (اليوم) وليس بالمستقبل كما استقرّ لدى طائفة عريضة من النحاة الذين عرّفوها أداةَ استقبالٍ وتوكيد، (الزمخشري، 1972)؛ وحتّى ورودها في سياق زمن القول لا يعني أنّها تنهض بوظيفة زمنية، فالإحالة على الزمان تكون إمّا بلفظ صريح (ظروف الزمان) أو بإحالةً سياقية. وعندما نتأمّل سياقات (لن) نقف على وظيفتها التصويغية، إذ تؤشّر لحضور المتلفظ في الخطاب واثقا متيقنا كان أو مصمّما أو واعدا أو متوعّدا أو مؤكّدا، أو مُصدرا لحكم إطلاقي وقطعي، وغيرها من موجبات التصويغ. وهذا ما يجعل (لن) من أدوات الطّور الثّاني. وما التوكيد الذي يقرنه النحاة بـ(لن) إلاّ وجه من أوجه التصويغ المتعدّدة؛ إذ ينبغي التفريق بين (لن) كأداة تصويغ عرفاني (epistemic modality) عندما يقترن النفي بيقين المتكلّم باستحالة وقوع العلاقة الإسنادية، كما في (24) [ولا تمش في الأرض مرحا إنّك **لن** تخرق الأرض **ولن** تبلغ الجبال طولا.]، وبين (لن) بوصفها أداة تصويغ إجرائي (deontic modality) مثلما وردت في (23) حيث ينحصر نطاق النفي في الفاعل النحوي، وليس في

العلاقة الاسنادية برمّتها كما في الوجه الأوّل. ويمكن قراءة (23)، حيث يتحد الفاعل اللغوي والفاعل النحوي، كالتالي (أنا **مُلزَمة** بأن لا أتكلّم)؛ وكذلك في (25) حيث تُقرأ (لن أستسلم!) بمعنى (يجب/ عليّ ألا أستسلم)، وتترجم إلى الإنجليزية بـ(!I shall not surrender) عوضا عن (will)؛ أو في (**لن** تغادري الصّفّ قبل نهاية الاختبار!)، حيث تُقرأ الجملة كما يلي (عدم مغادرة الصّف **واجب** عليك)، والوجوب والإلزام والإباحة والنّصح والضّرورة من أوجه التصويغ الإجرائي الذي يستهدف الفاعلُ اللغوي الفاعلَ النحوي، فيرد ناصحا أو ملزما أو مُجيزا (Kahlaoui, 2015). أمّا في سياقات التصويغ العرفاني نفيا وإثباتا، فيرد الفاعل اللغوي على عدّة أوجه، كأن يكون مُقدِّرا أو متيقنا أو شاكّا أو مُرجّحا أو مطلقا لحُكم.

وعند مقاربة النفي في علاقته بالإثبات، يتّضح مجدّدا التناظر بين القطبين؛ إذ يقابل النفيُ المجرّد بـ(لا)، كما في [هم لا يفهمون ما تقول.]، الإثباتَ المجرّدَ (من حضور المتلفظ) وعلامته ((Øكما في [Ø هم يفهمون ما تقول.]. ولا يعني التناظر أنّ جملة النفي هي النقيض الآلي لجملة الإثبات إذ يرد كلّ ملفوظ محكوما بسياق نشأته، إنّما التناظر بين طوري الخطاب. كما يقابل النفيُ التصويغي بـ(لن)، كما في (لن يكون له شأن عظيم!)، الإثباتَ التصويغي بـ(س/سوف)، كما في (سوف يكون له شأن عظيم.) حيث تعمل (س/سوف) لا للإحالة على المستقبل قريبه وبعيده، مثلما استقرّ لدى النحاة، وإنّما لتشفّر درجتي وثوق المتلفظ من حصول العلاقة الإسنادية، ويتخذ التصويغ بـ(س+ مضارع) منحى تصاعديا للتعبير عن درجات وثوق المتلفظ من الدرجة صفر (مجرّد الإخبار) إلى درجة وثوق عليا:

Ø ننتصر ← سننتصر ← سوف ننتصر ← لسوف ننتصر

وممّا يجدر التذكير به في هذا السياق أنّ أغلب النحاة القدامى اعتبروا أنّ (لن يفعل) نفي لـ (سوف يفعل): "وإذا قال سوف يفعل فإنّ نفيه لن يفعل" (سيبويه، 1992، ج 3: 117).

5.5. الخاتمة: استنتاجات الدراسة

سعينا في هذه الدراسة إلى إعادة النظر في القراءة السائدة للنفي في العربية لما وجدنا فيها من اختزال لعمل أدوات النفي في نفي الماضي والحال والاستقبال. وقد توخّينا في ذلك مقاربة تلفظية مقارنة ضمن عملية النفي من ناحية، وبين قطبي النفي والإثبات من ناحية أخرى. وقد أمكن التوصل إلى النتائج التالية:

1. لا يمكن فهم عمل الأدوات النحوية بمعزل عن سياقات نشأتها في الخطاب بين متلفّظ ومتلقّ في زمن معيّن ضمن استراتيجية لغوية محدّدة. ولئن كانت المقاربة المعيارية من خصائص مرحلة النحو التقليدي في وصف وتفسير اللغات البشرية، إلاّ أن نحو العديد من اللغات، لاسيّما الهند-أوروبية منها، قد شهد مراجعات أفضت إلى تجاوز نتائج المقاربة التقليدية ومكّنت من الاقتراب من عمل اللغة في الواقع، لا كما استبطنها النّحاة؛ ويمكن الوقوف على نتائج تلك المراجعات في كتب النحو البيداغوجي للغات كالإنجليزية والفرنسية والألمانية، خلافا لمناهج النحو العربي المدرسية والجامعية التي ظلّت متشبّثة بقراءة السّلف للغة، بالرّغم من تواتر محاولات الإصلاح التي لم تجد لها ترجمة تذكر في المناهج التعليمية.

2. لقد كان من تبعات تغييب سياق الجملة اعتبار الإثبات أصلا فرعه النفي، وهذا ما لا يستقيم لأنّ لكلّ ملفوظ سياق نشأته الخاصّة، ولكون العلاقة بين النفي والإثبات ليست علاقة رياضية كتلك التي بين السّلب والإيجاب، كما إنّ منطق استعمال اللغة في الواقع يثبت أنّه لا النفي يقترن في ذهن المتكلّم بالإثبات لحظة النفي، ولا الإثبات بالنفي مقترن. فالنفي عملية نحوية مستقلّة شانها شأن الاستفهام والإثبات والإحالة إلى الزمان؛ ويستدعي فهمها الانطلاق من سياق نشأتها الطبيعي، لا ممّا عُدّ أصلا لها، لذلك أصبح من الضروري مراجعة معارفنا النحوية التقليدية، لاسيّما في السياق التعليمي المدرسي والجامعي، وإيلاء أهمّية أكثر إلى المبحث البلاغي الذي بكّر في صياغة نظرية في النّظم والسّياق اللغوي وغير اللغوي والمقام (الجرجاني، 1979 و1991).

3. أفضت المقاربة التلفظية إلى ضرورة التمييز بين النفي المجرّد والنفي التصويغي وأهمّية سياق نشأة الملفوظ في تحديد دوري الفاعل النحوي والفاعل اللغوي؛ إذ ترد جملة النفي المجرّد جملة محايدة ينهض فيها الفاعل النحوي، مبتدأ كان أو فاعلا، بالدور الأساسي في الجملة، في حين يتقلّص دور الفاعل اللغوي إلى مجرّد الإفادة بانتفاء العلاقة الإسنادية ضمن استراتيجية تلفظية محايدة كما يتجلّى ذلك في عمل (لا، ليس، لم، لمّا). وترد جملة النفي التصويغي في سياق استراتيجية يتدخّل فيها الفاعل اللغوي متقدّما على الفاعل النحوي ومتجاوزا طور الإفادة إلى طور تعهّد (endorsement) العلاقة الإسنادية تعبيرا عن موقف إزاء الفاعل النحوي أو تيقّن من عدم تحقّق العلاقة الإسنادية، كما في عمل (ما، ما... بـ...، لن، كلاّ). كما يتناظر النفي المجرّد والتصويغي مع الإثبات المجرّد من تدخّل المتلفظ، كما في (Ø+ فِعل، / نعم) والإثبات التصويغي (إنّ، إنّ ... لـ...، سـ/سوف، قد، أجل)؛ أمّا (لمّا) فتتميّز بكونها أداة يتشفّر فيها النفي والإحالة على وجه من أوجه الفعل في نفس الوقت، وهي تتناظر في وظيفتها تلك مع (لقد) في قطب الإثبات. وهذا ما أمكن تلخيصه في الجدول التالي:

الجدول (3): تناظر طوري النّفي الجدول (4): تناظر قطبي النّفي والإثبات

النفي		
الطور Phase 1		الطور Phase 2
لم	مقابل (vs.)	ما
لمّا		لا يوجد مقابل
ليس		ما
لا		لن
لا		كلاّ
ليس ... ب..		ما... ب...

النفي		الإثبات
لم	مقابل (vs.)	Ø+ فِعل + ماضي
ما		إنّ
لمّا		لقد
لا		Ø+ فعل
لن		س/ سوف
ما... ب...		إنّ ... ل...
لا		نعم
كلاّ		أجل

ممّا يفسّر تعدّد أدوات النفي في العربية مقارنة بالإنجليزية التي تعبر عن النفي في الأداة (not)، فضلا عن ظروف النفي (...never, hardly) والمركّب (no + noun) كما في (nothing)، أنّ العربية تفرّق في أدواتها بين النفي المجرّد (لا، ليس، لم، لمّا) والنفي التصويغي (ما، لن) في حين أنّ الإنجليزية تستدعي إمّا أفعالا مساعدة رئيسة (be, have, do) في حالة النفي المجرّد [.I still haven't packed my clothes]، أو أفعالا مساعدة ثانوية (modals) في حالة النفي التصويغي (...can, could, must, will, shall) كما في [.We shall not flag nor fail]. وهذا مبحث في النفي المقارن سوف نفرد له ورقة مستقلّة لما له من أهمّية لمتعلّمي اللغتين وللمترجمين منهما وإليهما.

المصادر والمراجع

ابن جني، ع. (1988). *اللمع في العربية*. عمّان: دار مجدلاوي للنشر

ابن جني، ع. (1952). *الخصائص*. القاهرة: دار الكتب المصرية.

ابن سيده، ع. (1996). *المخصّص*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن عاشور، م. (1984). *التحرير والتنوير*. تونس: الدّر التونسية للنشر.

ابن قتيبة، م. (1985). *أدب الكاتبز*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الأنصاري، ا. (1979). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. بيروت: دار الفكر.

ابن يعيش، م. (2001). *شرح المفصّل*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأسترآبادي، ا. (1998). *شرح كافية ابن الحاجب*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأشموني، م. (1998). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الجرجاني، ع. (1979) *أسرار البلاغة*. القاهرة: مكتبة القاهرة للنشر والتوزيع.

الجرجاني، ع. (1991). *دلائل الإعجاز*. الجزائر: دار موفم للنشر.

الحاج، أ. (1960). *ديوان لن*. بيروت: دار مجلة شعر.

حماسة، ع. (2003). *بنية الجملة العربية*. القاهرة: دار غريب للنشر.

الزمخشري، م. (1972). *الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل*. القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي.

السجستاني، أ. (1979) *كتاب فعلتُ وأفعلتُ*. بيروت: دار صادر.

ابن السرّاج، م. (1999). *الأصول في النحو*. بيروت: مؤسّسة الرسالة.

السّامرّائي، ف. (2000). *معاني النحو*. عمّان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

سيبويه، ع. (1992). *الكتاب*. بيروت: دار الجيل.

السيوطي، ج. (1985). *الأشباه والنظائر*. بيروت: مؤسّسة الرسالة للنشر.

السيوطي، ج. (1998). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. بيروت: دار الكتب العلمية.

عمايرة، خ. (1987). *في التحليل اللغوي*. الزرقاء: مكتبة المنار.

الفراهيدي، خ. (1988). *كتاب العين*. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

القرطبي، ا. (1947). *الرد على النحاة*. (ط1). القاهرة: دار الفكر العربي.
المبخوت، ش. (2006). إنشاء *النّفي وشروطه النحوية الدلالية*. تونس: مركز النشر الجامعي.
المبرد، أ. (1996). *المقتضب في اللغة*. بيروت: عالم الكتب.
المتوكل، أ. (1993). *الوظيفة والبنية*. الرّباط: منشورات عكاظ.
المخزومي، م. (1964). *في النحو العربي نقد وتوجيه*. (ط1). بيروت: دار الرّائد العربي.
المدوّنة الدولية للغة العربية. https://www.bibalex.org/ica/ar/default.aspx
المرادي، ح. (1983). *الجنى الداني في حروف المعاني*. بيروت: دار الكتب العلمية.
المسعدي، م. (1979) *حدّث أبو هريرة قال*. تونس: دار الجنوب.

References

Adamczewski, H. (1974). *Be+ing Revisited*. New Insights in Applied Linguistics.

Adamczewski, H. (1976). *Be+-ing dans la Grammaire de l'Anglais*. Lille: ART.

Adamczewski, H. & Delmas, C. (1982). *Grammaire Linguistique de L'Anglais*. Paris: Armand Colin.

Adamczewski, H. (1991). *Le Français déchiffré, Clé du langage et des langues*. Paris: Armand Colin.

Adamczewski, H. (1996). Genèse et développement d'une théorie linguistique. *La TILV*. Collection Grammatica.

Adamczewski, H. (2002). *The Secret Architecture of English Grammar*. Précy-sur-Oise: EMA.

Al-Horais, N. (2017). On Negation and Focus in Standard Arabic: Interface-based Approach. *Journal of Universal language*, 18(1), 1-34.

Al-Mabkhūt, Sh. (2006). *Inshā'alnnafy wa-shurūṭuh al-naḥwīyah al-dalālīyah*. *The Construction of Negation and its Grammatical and Semantic Conditions* (in Arabic). Tūnis : Markaz al-Nashr al-Jāmi'ī.

Al-Makhzūmī, M. (1964). *fī al-naḥw al-'Arabī Naqd wa-tawjīh*. *On Arabic Grammar: Criticism and Directives* (in Arabic). Bayrūt : Dār alrrā'id al-'Arabī.

Al-Mutawakkil, A. (1993). Al-waẓīfah wa-al-binyah. *Functions and Structures* (in Arabic). Al-Ribāṭ : Manshūrāt 'Ukāẓ. 'Amāyirah, K. A. (1987). *Fī al-Taḥlīl al-lughawī*, *On Linguistic Analysis* (in Arabic). al-Zarqā' : Maktabat al-Manār.

Benmamoun, E. (1991). Negation and Verb Movement. *North East Linguistics Society*, 21(1).

Benveniste, E. (1966). *Problèmes de linguistique générale I*. Paris: Gallimard.

Benveniste, E. (1974). *Problèmes de linguistique générale II*. Paris: Gallimard.

Chomsky, N. (1981). *Lectures on Government and Binding*. Mouton de Gruyter.

Chomsky, N. (1995). *The Minimalist Program*. MIT Press.

Chomsky, N. (2005). *On phases*. [Manuscript, MIT, Cambridge, MA.]

Chomsky, N. (2006). *Approaching UG from below*. [Manuscript, MIT, Cambridge, MA.]

Culioli, A. (1990). *Pour une Linguistique de L'énonciation*. Paris: Ophrys.

Delechelle, G. (1989). *L' expression de la cause en anglais contemporain : étude de quelques connecteurs et operations.* Lille: A.N.R.T.

Delmas, C. (1980). *Quelques éléments de la métalangue naturelle*. Paris: Université de Paris III.

Delmas, C. & Girard, G. (1993). Grammaire métaopérationnelle et théorie des phases. Pierre Cotte et al., *Les Théories de la grammaire anglaise en France*. (pp. 97-124). Paris: Hachette

Dick, S. (1978). *Functional Grammar*. Amesterdam: North Holland.

Dick, S. (1989 and 1997). *The Theory of Functional Grammar Part 2*. Ed. Kees Hengeveld. Berlin and New York: Mouton de Gruyter

Fassi Fehri, A. (1993.) *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words*. Dordrecht/ Boston/ London: Kluwer Academic Publishers

Guillaume, G. (1969). *Langage et science du langage*. Paris: Nizet.

Ḥamāsah, 'A. (2003). Binyat al-jumlah al-'Arabīyah. *The Structure of Arabic Language* (in Arabic). Cairo: Dār Gharīb li-n-nashr.

Horn, L. (1989). *A Natural History of Negation*. , Chicago: University of Chicago Press.

Jespersen, O. (1917). *Negation in English and other languages*. Copenhagen: A. F. Høst.

Kahlaoui, M. (2009). Theoretical Linguistics in the Service of Translation. IN *Building Bridges: Integrating Language, Linguistics, Literature, and Translation in English Studies*, (pp.183-200. Cambridge: Scholars Publishing.

Kahlaoui, M.H. (2015). A Framework for the Description and Analysis of Modality in Standard Arabic. *Arab World English Journal*, 4, 214-233.

Leech, G., & Startvic, I. (2002). *A Communicative Grammar of English*. London and New York: Routledge.

Ouhalla, J. (1993). Negation, Focus and Tense: The Arabic maa and laa. *Rivista di Linguistica* , 5, 275–300.

Ouhalla, J (2002): The Structure and Logical Form of Negative Sentences in Arabic. In *Themes in Arabic and Hebrew Syntax*, (pp. 299-320). Dordrecht; Boston, MA: Kluwer Academic Publishers.

Saussure, F. (1916). *Course in General Linguistics*. London: Duckworth.

Shlonsky, U. (1997). *Clause Structure and Word Order in Hebrew and Arabic: An Essay in Comparative Semitic Syntax*. New York: Oxford University Press.

Toupin, F. (2015). La philosophie spontannee d'un savant. *Anglophonia*, 20. https://journals.openedition.org/anglophonia/579

Versteegh, K. (1997). *Landmarks in Linguistic Thought III: The Arabic Linguistic Tradition*. London: Routledge.